



## منطقة التجارة الحرة في سياق الروابط الروسية - المصرية المتنامية

بواسطة أنا بورشفسكايا

أغسطس  
متوفر أيضًا باللغات:  
English

عن المؤلفين



أنا بورشفسكايا

أنا بورشفسكايا هي زميلة "أيرا وينر" في معهد واشنطن، حيث تركز على سياسة روسيا تجاه الشرق الأوسط.



مقالات وشهادة

في أيلول/سبتمبر المقبل تعقد روسيا ومصر اجتماعاً للجنة الحكومية المشتركة حول التعاون التجاري والاقتصادي بينهما ويأمل وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أن يؤدي الاجتماع الى تعزيز الحوار الثنائي حول منطقة تجارة صناعية في شرق بورسعيد على قناة السويس ويتوقع ان تبدأ المفاوضات بين مصر و"الاتحاد الاقتصادي الأوروآسيوي" الذي تتزعمه روسيا بعد مرور شهر إلى ثلاثة أشهر من الاستشارات.

وجاءت تصريحات لافروف في أعقاب اجتماع عقده في موسكو في 21 آب/أغسطس مع نظيره المصري سامح شكرى وركّز على عددٍ من قضايا التعاون الثنائي وتشكّل هذه النقاشات الإشارة الأخيرة إلى الغرب بأنّ روسيا توسّع نفوذها في الشرق الأوسط ولا يُنكر أنّ الروابط الروسية - المصرية قد نمت في الآونة الأخيرة فوفقاً لإحصاءات التجارة الروسية بلغت التجارة الثنائية بينهما 5.5 مليار دولار في عام 2014 أي ضعف ما كانت عليه في العام الذي سبقه وأجرى البلدان أولى تدريباتهما البحرية المشتركة في حزيران/يونيو 2015 ومناوراتهما العسكرية المشتركة في تشرين الأول/أكتوبر 2016. وأفادت التقارير أن موسكو نشرت قواتها الخاصة في مصر على الحدود الليبية في آذار/مارس من هذا العام مما أشار إلى دور روسيا المتنامي في ليبيا بمباركة مصرية وقد تقبّلت مصر أيضاً مكانة موسكو في سوريا لدعم الرئيس بشار الأسد ومن المؤكد ان بوتين لن ينتقد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي حول قضايا حقوق الانسان.

وبالنسبة للقاهرة هناك أهمية للتعاون العسكري مع موسكو فصفقات الأسلحة الأمريكية لا تسمح بالبيع الثانوي - أي أن ما تشتريه مصر يجب أن يبقى في مصر بيد تخلص صفقات الأسلحة الروسية من قيود مماثلة وفي سياق رأسمالية المحسوبية في مصر قد تبدو صفقات الأسلحة الروسية أكثر جاذبية كما أنّ بعض الأسلحة الروسية أكثر ملاءمة لاحتياجات مصر من الأسلحة الأمريكية ومن وجهة نظر مصرية إنّ قيادة طائرة ميغ-29 الروسية هي أيضاً أسهل من قيادة المقاتلات الأمريكية.

ويسعى الكرملين أيضاً إلى تعزيز الروابط الاقتصادية مع مصر من خلال مشاريع في مجالي التجارة والطاقة وهنا لا بد أن يواجه صعوبات أكبر في هذا المجال [لننظر] إلى دور منطقة التجارة تسلّط الصحافة الروسية الضوء على منافعتها ففي وقتٍ سابق من هذا الشهر ورد في إحدى المقالات أنّ [المنطقة تشكّل] "أول تجمع صناعي كبير في بلد بعيد منذ زمن الاتحاد السوفيتي". ويلقي البعض الآخر الضوء على أن المنطقة ستكون قاعدة هامة للاستثمار الروسي في الأسواق الأفريقية والشرق أوسطية ووفقاً لوكالة أنباء "ناس" الروسية قال نائب وزير الصناعة والتجارة الروسي جورجي كالامانوف في تموز/يوليو من هذا العام "أن أفريقيا تشكّل اليوم

محطّ الأنظار وهي سوقٌ فائق الأهمية يستحق أن نكافح من أجله". وحثّ الشركات الروسية على العودة إلى "الممارسات السوفيتية التي كانت متبعة من خلال استغلال الأسواق الأفريقية". وهناك القليل من التفاصيل حول أي من الأسواق ستشملها [منطقة التجارة الصناعية] ولكن "الاتحاد الاقتصادي الروسي" يركز على الطاقة والأسلحة والزراعة والمواد الخام وبالنتيجة من المرجح أن تتركز المنطقة التجارية على هذه القطاعات

وإذا تجسّدت المنطقة التجارية في النهاية فلا بد لها أن تخيب [آمال البعض] على الأقل من منظور اقتصادي وتعود المحادثات بين روسيا ومصر حول [إقامة] منطقة تجارية إلى ستة أعوام على الأقل فقد تم تعليقها في عام 2011 ولكنها استؤنفت في آذار/مارس 2014 بعد أيام من قيام الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بضم شبه جزيرة القرم من أوكرانيا ورد الغرب بسرعة على تلك الخطوة بفرضه عقوبات على عدائية بوتين وكرد انتقامي على ذلك حظر بوتين بعض المنتجات الغذائية الغربية وحول [أهتمامه] نحو الشرق وتوقفت المفاوضات مرة أخرى في أواخر عام 2015 عندما انفجرت طائرة ركاب روسية في تشرين الأول/أكتوبر بعد أن غادرت مطار شرم الشيخ الدولي واعترف تنظيم «الدولة الإسلامية» بوقوفه وراء الهجوم ولكن في شباط/فبراير 2016 وقّع البلدان مذكرة تفاهم بشأن منطقة التجارة الصناعية واستؤنفت المحادثات مرة أخرى وبلغت ذروتها في المناقشات الأخيرة

وللمرة الأولى منذ سنوات تظهر علامات تحسّن متواضعة في الاقتصاد الروسي ويتوقع "البنك الدولي" نمواً طفيفاً يقل عن 1.5 في المائة بين عامي 2017 و 2019 وذلك لسببين هما: ارتفاع أسعار النفط واستقرار الاقتصاد الكلي وفي الواقع وكما قال لي في وقتٍ سابق من هذا الشهر عالم الاقتصاد الروسي والزميل الأقدم في "المجلس الأطلسي" أندرس أسلوند "إنّ استقرار الاقتصاد الكلي [في روسيا] قد اكتمل ولا توجد مشاكل حسابية في الوقت الراهن فقد تراجع التضخم إلى 4 في المائة ونسبة البطالة هي 5 في المائة". وأضاف: "تكمن المشكلة في غياب الديناميكيات في روسيا لا تشارك في أي عمليات إصلاح فعلي". وفي الواقع تسيطر رأسمالية المحسوبية على روسيا ويشير هذا الوضع الحالي إلى أن الاقتصاد الروسي لن ينهار في أي وقت قريب ولكنه لن يتحسن أيضاً بشكل ملحوظ فلم تفلح روسيا على الإطلاق في سياساتها التجارية في أي مكان وفي غياب الإصلاح الهادف ليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأنها ستتحرف بشكل مختلف مع مصر

وبدورها تواجه مصر مشاكل اقتصادية خاصة بها كما أن رأسمالية المحسوبية والفساد يسيطران على الاقتصاد في حين تؤدي المؤسسة العسكرية دوراً أساسياً فيه مما يعني أن القرارات لا تستند على الكفاءة بل على رغبات مبهمة من بعض المسؤولين العسكريين ولدى مصر ديون ضخمة كما أن "صندوق النقد الدولي" يضغط على القاهرة لحل قضايا ميزان المدفوعات إنّ الجمع بين اقتصاديين متدهورين لن يولد أي نمو وقال لي الخبير في الشؤون المصرية روبرت روك مدير الدراسات المتعددة التخصصات وأستاذ التاريخ في "جامعة توسون" هذا الشهر: "من المرجح ألا تؤمّن منطقة التجارة النتائج المرجوة وفي النهاية لن تبرر رأس المال السياسي والمالي الذي أنفق في هذه الجهود".

ويبلغ الاقتصاد المصري ما يقرب من 336 مليار دولار أي حوالي ربع اقتصاد روسيا البالغ 1.3 تريليون دولار ومع ذلك يتزايد عدد سكان مصر [باطراد]. فقد أصبح يناهز الـ 100 مليون نسمة معظمهم تحت سن الأربعين ويتوقع الديموغرافيون أن يصل عدد سكان البلاد إلى 150 مليون نسمة بحلول عام 2050. وفي المقابل فإنّ سكان روسيا البالغ عددهم 114 مليون نسمة يتقدّمون في السن كما أن عددهم أخذ في التضاؤل في حين أن النخبة تغادر البلاد ويتوقع الديموغرافيون أن ينخفض عدد سكان روسيا إلى 113 مليون نسمة بحلول عام 2050. وفي هذا السياق من الصعب أن نتصوّر كيف ستمكن روسيا ومصر من تأمين البنية التحتية اللازمة أو تهيئة فرص العمل الكافية لاجل المنطقة التجارية ناجحة

وتحت السطح وفي بعض الأحيان تنشأ التوترات بين موسكو والقاهرة فمصر هي أكبر مشتر للقمح الروسي ولكن منذ عدة أشهر قاطعت مصر مؤقتاً هذا المحصول بحجة حماية محاصيلها الخاصة من فطر الشقران [أو صداً الحبوب] الذي يصيب القمح بيد تسمح المعايير الدولية بنسبة ضئيلة من الشقران وفي هذا الصدد يمثل القمح الروسي لهذه المتطلبات ولعل أن السبب الحقيقي كان على الأرجح خيبة أمل القاهرة من سياسات موسكو فعلى سبيل المثال قبل إسقاط الطائرة الروسية في تشرين الأول/أكتوبر 2015 كانت مصر من بين اثنين من المواقع السياحية الأكثر شعبية لدى السياح الروس إلا أنّ هذا التدفق السياسي قد توقف وتوق مصر إلى عودته وشدت موسكو على قيام خبراءها الأمنيين بتفتيش المطارات المصرية قبل استئناف الرحلات الجوية من موسكو الأمر الذي أهان القاهرة بالإضافة إلى ذلك وبعد عدة عمليات تفتيش وجد المفتشون الروس أن المطارات المصرية غير مرضية الأمر الذي أثار إلى حد كبير غضب القاهرة ويبدو من غير المرجح أن يعود السياح الروس إلى مصر في المستقبل القريب على الرغم من الكثير من الكلام عكس ذلك

إلا أنّ المنطقة التجارية يجب أن لا تُرفض بالكامل فإذا تجسّدت هذه الأخيرة فما زال قطاع الزراعة (وخاصة القمح) والقطاع العسكري قائمان للاستفادة منها حتى لو لم تحرز هذه المنطقة نجاحاً إجمالياً في المجال الاقتصادي بالإضافة إلى ذلك قد تجلب المنطقة فوائد سياسية لكل من موسكو والقاهرة وخاصة في السياق العام للعلاقات المتنامية بين روسيا ومصر فعلى مدى سنوات استغلت

موسكو تدهور العلاقات الأمريكية-المصرية ودخلت لملء الفراغ وسيواصل السيسي البحث عن طرق للعمل مع بوتين وبعث رسالة إلى الغرب بأن لديه خيارات أخرى حتى عندما يقوم بوتين بتوبيخه في بعض الأحيان ففي النهاية ستظل مصر بحاجة إلى شراء القمح ويقيناً ستكون هناك دائماً حدود لما يمكن لموسكو أن تفعله من أجل مصر فقد أخبرني بريان كاتوليس الخبير في شؤون الشرق الأوسط وزميل أقدم في "مركز التقدم الأمريكي" في رسالة بالبريد الإلكتروني بـ : "أن العديد من التحديات التي تواجهها مصر على المستوى المحلي تتطلب من البلاد إجراء تغييراتٍ كبيرة في سياساتها الأمنية والاقتصادية الداخلية بالإضافة إلى ذلك لا تملك روسيا القدرات الكافية لكي تحل محل الولايات المتحدة وسوف تستمر القاهرة في رؤية الولايات المتحدة كشريك استراتيجي رئيسي لها لا يحتاج بوتين أن يحل محل الولايات المتحدة لإلحاق الضرر بالمصالح الأمريكية"

❖ أنا بورشفسكاياهي زميلة "آيرا وينر" في معهد واشنطن

"فوريس"



عرض / طباعة ملف "بي.دي.إف"

شارك على مواقع التواصل الاجتماعي



تنبيهات البريد الإلكتروني



خبراء في [القضية / المنطقة]



TO TOP

موصى به



BRIEF ANALYSIS

## A New Chance at Kingmaking for Iraqi Kurds

//

Bilal Wahab



BRIEF ANALYSIS

## How Tehran Views Washington

//

Amir Toumaj ,  
Sanam Vakil



تحليل موجز

التعاون المائي الإقليمي وتحول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من الصراع للسلام والاستقرار

ديسمبر

عمرو سليم

TOPICS

الشؤون العسكرية والأمنية

الطاقة والاقتصاد

السياسة العربية والإسلامية

المناطق والبلدان

مصر

ابق على اطلاع

سجل لتلقي الاشعارات بالبريد  
الإلكتروني



THE  
WASHINGTON INSTITUTE  
for Near East Policy

19th Street NW – Suite 500 1111  
Washington D.C. 20036  
Tel: 202-452-0650  
Fax: 202-223-5364

[الاتصال بالمعهد](#)  
[غرفة الصحافة](#)  
[Subscribe](#)

*معهد واشنطن يسعى إلى تعزيز فهم متوازن وواقعي للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط والنهوض بالسياسات التي تؤمنها*

المعهد هو منظمة 501(c)3 جميع التبرعات معفاة من الضرائب

[إدعم المعهد](#) /  
[حول معهد واشنطن](#)



© 2021 جميع الحقوق محفوظة

[توظيف](#) /  
[نهج الخصوصية](#) /  
[الحقوق والأذونات](#)